﴿لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ وَيُبۡطِلَ ٱلۡبَٰطِلَ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُجۡرِمُونَ ۝٨﴾ [الأنفال: 8]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

إرادة الله أعلى وأبقى، وهو يحقّ الحقّ ويبطل الباطل رغم أنف الكفرة

لمّا ذكَرَ اللّهُ الفرقَ بين مُرادِهم في عدمِ القتالِ وإيثارِ السّلامةِ بإحرازِ غنيمةِ العيرِ، بيّنَ أنّ إرادتَه الثّابتةَ الّتي لا تتبدّلُ؛ أن يُظهِرَ الحقَّ الثّابتَ بكلماتِه الكونيّةِ والتّشريعيّةِ؛ لأجلِ أن يُثَبِّتَ لهم دينَهم الحقَّ، ويُظهِرَه على الدّينِ كلِّه.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿وَيُبۡطِلَ ٱلۡبَٰطِلَ﴾: مِنَ الإبطال: وهو إفسادُ الشّيءِ وإزالتُه، والباطِل: نَقيضُ الحَقِّ، والمرادُ: يُزيلُ الباطلَ، ويُفسِدُ زيفَه، ويُزهِقُ حُجَجَه[1].

2) ﴿ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾: مِنَ الإجرام: وأصلُهُ: القطعُ، واستُعمِلَ في الكسبِ؛ لأنّ الّذي يَكسِبُه مِنَ العمل كأنّما اقتَطَعهُ مِن حَوزَةِ ما يُكسَب، وغلَبَ على كسبِ العملِ السّيّئِ، مِنَ الجِنايات، فقيل لها: الجرائم، لِما يُتصوّرُ في القطعِ من معنى الضّرَر. والمرادُ بالمجرمين: أهلُ الكُفرِ والإفساد[2].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

نـصـر الـحـقّ وخذلان الباطل، سـنّـة الـلـه في كـونـه، ولـوكـره الكافرون

فعلَ اللّهُ ما فعلَ من إرادةِ إحقاقِ الحقِّ، ليس إلّا لنصرِ الإسلامِ وأهلِه، ومَحقِ الشّركِ وأهلِه، ولو كرِهُ المجرمون ذلك وقاوموه بأقصى ما لهم مِنَ المؤامرةِ والكيدِ.

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

نُكتةُ إيرادِ قوله: ﴿لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ﴾ بعدَ: ﴿أَن يُحِقَّ ٱلۡحَقَّ﴾:

قوله: ﴿لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ﴾ بعد قوله: ﴿وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلۡحَقَّ﴾ من

(1) الرّاغب، المفردات: (بطل).

(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (جرم).

تعليلُ العامِّ بالخاصّ، من بيان الأسلوب البليغ

بابِ تعليلِ العامِّ بالخاصّ، وهو أن يكون العامُّ سببًا لحصول الشّيءِ الخاصِّ، فالإرادةُ في قوله: ﴿وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلۡحَقَّ﴾ إرادةٌ عامّةٌ ومُطلَقةٌ غيرُ مقيّدةٍ بقصّة السّياقِ، وهي معطوفةٌ على ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيۡرَ ذَاتِ ٱلشَّوۡكَةِ﴾؛ للتّمييز بين إرادتِهم وإرادةِ الله، كأنّه قال: أنتم تريدون كذا، ومِن شأنِ اللهِ أن تتعلَّقَ إرادتُه بغايةٍ، هي إحقاقُ الحقِّ وقطعُ دابرِ الكافرين؛ لأجلِ أن يُحِقَّ الحقَّ في شأنكم مع العيرِ والنّفيرِ، ولو كره المجرمون ذلك، فجملة: ﴿لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ﴾ هي غايةُ الإرادةِ العامّةِ في قوله: ﴿وَيُرِيدُ ٱللَّهُ﴾؛ فبينَ الجملتين تباينٌ عمومٍ وخصوصٍ، وإطلاقٍ وتقييدٍ، ولا يخفى ما في ذلك منَ المبالغة في تأكيد المعنى بذكره على وجهين: عمومٍ وخصوصٍ، وإطلاقٍ وتقييدٍ. وهذا نظيرُ قولِك: أردتَ أن تفعلَ الباطلَ، وأردتُ أن أفعلَ الحقَّ، ففعلتُ ما أردتُهُ لكذا، لا لمقتضى إرادتِك. ونُكتةُ سَوقِ الجملةِ الثّانيةِ بتركيبٍ يُحاكي الجملةَ الأولى: ﴿وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلۡحَقَّ﴾ مع ﴿لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ﴾ بتعليلِ الفعلِ بنفسِ ذلك الفعلِ مع تباينهما في المراد؛ لإفهامِ أنّ ذلك كنايةٌ عن كونِه ما فعلَ ذلك الفعلَ إلّا لذاتِ الفعلِ، لا لغرضٍ آخرَ زائدٍ عليه[1].

دلالةُ اللّام في قوله: ﴿لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ﴾:

إفادةُ التّعليلِ للحصر هنا من مستتبعاتِ التّركيبِ

قوله: ﴿لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ﴾، اللّام فيه للتّعليل، والجملةُ داخِلةٌ في حيّز الجملةِ السّابقةِ مُتعلِّقةٌ بقوله: ﴿وَيَقۡطَعَ دَابِرَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾، ويصحُّ أن تتعلَّقَ بمحذوفٍ مؤخَّرٍ عنها؛ أي: ليُحِقَّ الحقَّ فعلَ ما فعلَ، لم يفعلْه إلّا لتلك الغاية. وعليه فجملةُ: ﴿لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ﴾ مستأنفةٌ لا محلّ لها منَ الإعراب. وتقديرُ المحذوفِ مؤخَّرًا له دلالتُه البيانيّةُ في إفادة الاختصاصِ والحصرِ؛ أي: لم يفعلْ ذلك إلّا لإحقاقِ الحقِّ وإبطالِ

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 200/2، وأبو حيّان، البحر المحيط: 278/5، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 272/9.

الباطلِ لا لشيءٍ آخرَ، وإفادةُ التّعليلِ للحصر هنا من مستتبعاتِ التّركيبِ، وليس من دلالةِ اللّفظِ، أو يفيدُ تأخيرُ العاملِ المحذوفِ - على أقلِّ تقديرٍ - العنايةَ والاهتمامَ بالمعمول المتقدِّم، وهو قولُه: ﴿لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ﴾[1].

دلالةُ عطفِ: ﴿وَيُبۡطِلَ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ على ما قبلَها:

ثبوت الشّيء قد يُؤَكَّدُ بنفي ضِدِّه

عطفُ قوله: ﴿وَيُبۡطِلَ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ على قوله: ﴿لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ﴾ من قبيلِ المطابقةِ؛ لأنَّه معنى واحدٌ يُقابِلُ آخرَ؛ ولذا آثرَ التّعبيرَ بـ﴿وَيُبۡطِلَ﴾؛ لاستتمام غرضِ المقابلةِ، وفائدةُ العطفِ بهذه الجملةِ يتناولُ وجهين: الأوّل: التّصريحُ بأنَّ اللّه لا يَرضى بالباطل. الثّاني: توكيدُ ما قبله به، فقوله: ﴿وَيُبۡطِلَ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ في حكم التّوكيدِ لمضمون قولِه: ﴿لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ﴾؛ لأنَّ ثبوتَ الشّيءِ قد يُؤَكَّد بنفي ضِدِّه[2].

دلالةُ (لو) على الوصلِ والرّبطِ:

تحقُّق الحُكمِ في جميع الأحـوالِ العارضة

(لو) في قوله: ﴿وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ لها دلالاتٌ شتّى:

الأولى: المبالغةُ في الأحوال، ولذا كانتِ الواو في ﴿وَلَوۡ كَرِهَ﴾ حاليّةً؛ أي: يحقُّ الحقَّ ويبطلُ الباطلَ، ولو في حالِ كَراهةِ المجرمين ذلك، والمبالغةُ متوجِّهةٌ لجملة الشّرطِ بعدَ﴿وَلَوۡ﴾.

الثّانية: أنَّ (لو) أفادتِ الوصلَ والرّبطَ بين ما قبلها وما بعدها؛ أي: بين قوله: ﴿لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ﴾، وقوله: ﴿كَرِهَ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾، والرّبطُ هنا في مقامِ تأكيدٍ ومبالغةٍ كما سبق، ولذا يصحُّ تخريجُ معنى الواو على أنّها للعطف على محذوفٍ في موضعِ الحالِ، والمعطوفُ على الحالِ حالٌ، والتّقدير: ليحقَّ الحقَّ ويبطلَ الباطلَ على كلّ حالٍ، ولو في حالِ كَرِهَ المجرمون. وفائدةُ ﴿وَلَوۡ﴾ على هذا التّقدير: استقصاءُ الأحوالِ

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 200/2، وأبو حيّان، البحر المحيط: 278/5، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 272/9.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 273/9.

وغايةُ ما يُتوقَّعُ معه انتفاءُ حُكمِ ما قبلها، فيذكره المتكلِّمُ؛ لِقصدِ تَحقُّقِ الحكمِ في جميع الأحوالِ الّتي تعترضُه أو تطرأُ عليه[1].

بلاغة استعمال لفظ الكُره في: ﴿وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾:

لوازِمُ الكراهية، مانعة لإحقاق الحقّ، وإبطال الباطل

الكراهيةُ في قوله: ﴿وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾، ليستِ الكراهيةَ السّاذَجةَ الّتي هي ضدّ (الحُبّ)، بل هي الكراهيةُ بجميع لوازِمها الدّاعية لمنع إحقاقِ الحقِّ وإبطالِ الباطلِ بمقاومتِه بضدّه منَ الكافرين، فكأنَّ المعنى: أنّ اللّه يحقُّ الحقَّ ويبطلُ الباطلَ، وإن قاوَمَ المجرمون ذلك بمحاربة الحقِّ ونصرِ الباطل، فالكراهيةُ هنا كنايةٌ عن لوازِمها. أمّا مجرّدُ الكراهيةِ من غير مُحاربةٍ فمعناها غيرُ واردٍ هنا؛ لأنّها جُعِلَت غايةً بالِغةً لنفوذِ إرادةِ اللّه فيها، فكيف يُتَحدَّى بإرادةِ اللّه على غايةٍ مجرّدةٍ لا خطرَ فيها ولا أثَرَ، فثَبَتَ أنّ الكراهيةَ المذكورةَ هي الّتي لا تكونُ عن مُسالَمَةٍ ومُصالحةٍ، بل عن محاربةٍ ومقاومةٍ وإفسادٍ[2].

إيثارُ استعمالِ كلمةِ ﴿ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ دون غيرها:

إيثارُ وصفِ المجرمين في إسناد الكراهيةِ إليهم؛ لإكسابِه معنى الكسبِ المستمرِّ للجنايات والمفاسد الّتي يرتكبونها؛ لتعطيلِ مرادِ اللّهِ في إحقاقِ الحقِّ وإبطالِ الباطلِ، فإنَّ الإجرامَ مُستعارٌ لاكتسابِ المكارِه؛ ليتناسبَ مع وصفهم بالكراهيةِ في ﴿وَلَوۡ كَرِهَ﴾، فوصفُهم بالمجرمين مُسَبَّبٌ عن كراهيتِهم، كأنّه قالَ: إذا كرِهوا الحقَّ أحدثوا بسبب كُرهِهم له الجرائمَ، فكانوا قومًا مجرمين، لا ينفكّون عنِ اكتسابِ القبيحِ والمكروهِ[3].

إيثارُ وصفِ المجرمين لإكسابِه استمرار المفاسد الّتي يرتكبونها

(1) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 504/2، وأبو حيّان، البحر المحيط: 277/5، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 306/3 - 273/9.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 273/9.

(3) الرّاغب، المفردات: (جرم).

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

(يُبطِل) و(يَمحو):

المحو: هو طَمسُ وجـودِ الـشّيءِ، والإبـطـال إزالـة وجه تلبيسه

الإبطالُ: إفسادُ الشّيءِ وإزالتُه، حقًّا كان ذلك الشّيءُ أو باطلًا. وكلُّ ما ذُكِرَ في القرآن من هذا التّركيب فهو بمعنى المُهْدَر؛ لأنّه غيرُ صحيحٍ أو غيرُ نافعٍ. والمَحوُ لِكُلِّ شَيءٍ: إزالةُ أثَرِه. وعليه: فالإبطالُ عامٌّ، وهو لا يقتضي إزالةَ عينِ الشّيءِ، بل يقتضي إزالةَ وجهِ تلبيسِه بإثباتِ زيفِه وإنْ ظلّ موجودًا وكائنًا، وأمّا المحو فهو إزالةُ وجودِ الشّيءِ لا تَعطيلُه بإفسادِه فحسْب[1].

(1) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (بطل)، والرّاغب، المفردات: (محو)، وابن منظور، لسان العرب: (محا)، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (بطل).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخامس عشر، سورة الأعراف من الآية 164 إلى سورة الأنفال الآية 26
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الخامس عشر، سورة الأعراف من الآية 164 إلى سورة الأنفال الآية 26
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 15 ، 812 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-11-1
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 15 : المجلد الخامس عشر، سورة الأعراف من الآية 164 إلى سورة الأنفال الآية 26.
-1القرآن - تفاسير نحوية -2 القرآن، بديع -3 القرآن، بلاغة -4 القرآن - سور وآيات -5 القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-768-11-1
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7668393 بتاريخ 2024/01/16م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»